ليس مجال رصد مثل هذه المواقف. على أن الأمر يقتضي أن ننوه بالدور الهام الذي لعبه الحزب الشيوعي السوداني، وحستو من قبله، في تحقيق الاستقلال السياسي للسودان*. كما أنه ينبغي التطرق إلى مساهمة هذا الحزب في تعميق الحياة الديمقراطية في السودان خلال الفترة الليبرالية القصيرة التي عاشها السودان. فقد لجأت القوى الرجعية السودانية إلى تسليم السلطة للشريحة العليا من ضباط الجيش، فقفز هؤلاء إلى الحكم في انقلاب عسكري نظموه يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

وعلى الرغم من أن القوى الرجعية كانت تستأثر بالمناصب الوزارية كلها عشية الانقلاب، فضلاً عن الأغلبية البرلمانية، إلا أنها لم تخفِ فزعها من النهوض الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية برمتها، في أعقاب الانتصار الذي حققه النظام الناصري في مصر ضد قوى العدوان الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، واسرائيل)، في خريف العام ١٩٥٦، والذي توِّج بتحقيق الوحدة المصرية ــ السورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة والذي تعزز بالاطاحة بالنظام الملكي الرجعي في العراق، في ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وقد عبّر هذا النهوض عن نفسه في السودان. فعلى الرغم من امتلاك حزب الأمة الأغلبية الساحقة في البرلمان السوداني، إلا أنه عجز عن تمرير اتفاقية المعونة الاميركية، تحت ضغط الشارع السوداني والنقابات العمالية والمهنية حيث تصدّر الشيوعيون هذه المؤسسات ولعبوا الدور الأول في تجذيرها، وقيادة نشاطاتها.

وقيل ان عبدالله خليل، رئيس الحكومة آنذاك (عن الأمة)، هو الذي أوحى لابراهيم عبود باشا، قائد الجيش، القيام بهذا الانقلاب العسكري، باعتباره الوسيلة الوحيدة القادرة على تغييب الديمقراطية وتمرير اتفاقية المعونة الاميركية وغيرها من المشاريع الاستعمارية، فضلاً عن اغتيال حركة الجماهير وتصفية الحزب الشيوعي السوداني الذي بدأ نفوذه يتغلغل في كل مكان من السودان. لذا، لم يكن مستهجناً أن يكون التوقيع على اتفاقية المعونة الاميركية هو أول ما فعلته حكومة الانقلاب، كما بادرت هذه الحكومة إلى حل الأحزاب القائمة**، بما في ذلك «الجبهة المعادية للاستعمار»؛ التعبير العلني للحزب الشيوعي السوداني منذ اتفاقية القاهرة سالفة الذكر (شباط ١٩٥٣)، وحتى قيام انقلاب عبود العسكري.

وتناثرت الأحزاب وكأنها بناء من قش، فيما عدا الحزب الشيوعي، الذي حافظ على منظماته وأجهزته الطباعية السرية. وتصدى، منذ اليوم للانقلاب، لحكومة «ذوي القبعات

---

* في شباط (فبراير) ١٩٥٣، عقدت الحكومة المصرية معاهدة مع الحكومة البريطانية، مُنح بموجبها الشعب السوداني حق تقرير المصير، بعد فترة انتقال، استمرت، فعلاً، حتى أول العام ١٩٥٦، حيث نال السودان استقلاله السياسي.

** كانت تقوم في السودان، حينذاك، الأحزاب العلنية التالية: الوطني الاتحادي، الشعب الديمقراطي، الأمة، الجبهة المعادية للاستعمار والاخوان المسلمون.